A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة المالية

الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة

روما، 20–24 مايو/أيار 2024

لجنة الإشراف الاستشارية في منظمة الأغذية والزراعة – التقرير السنوي عن سنة 2023

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

المدير العام المساعد

مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية

أمينة لجنة الإشراف الاستشارية في منظمة الأغذية والزراعة

الهاتف: 52298 06570 39+

البريد الإلكتروني: FAO-OAC-Secretariat @fao.org

الموجز

إن لجنة الإشراف الاستشارية:

- ترحّب بدعم المدير العام لعمل اللجنة وتقدّر تعاونه المستمر مع أعضاء اللجنة واستعداده لحضور جميع الاجتماعات في عام 2023؛
- وترحّب بالتزام المدير العام المستمر بالتواصل بشكل فعال بشأن "إعطاء القدوة على أعلى مستوى"، وعدم التسامح مطلقًا مع الممارسات غير الأخلاقية؛
- ويسرّها التأكيد على ضمان استقلالية مكتب المفتش العام التامة في ما يتعلق بمهام المراجعة والتحقيق، وتحيط علمًا بالزيادة الكبيرة في الموارد التي أتيحت للمكتب؛
- وتخلص إلى استنتاج إيجابي بشأن عمليات مكتب المفتش العام وتنسيقه مع وظائف الإشراف الأخرى؛
- وتأخذ علمًا بالتقدّم المحرز في مجالات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتنفيذ خطة عمل الموارد البشرية؛
- ويسرّها التأكيد على ضمان استقلالية مكتب الشؤون الأخلاقية التامة، وترحّب بالتعاون الجيد والتقدّم المستمر في وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم؛
- ويسرّها نموذج التقييم الذي يجري اعتماده والأنشطة المضطلع بها في مكتب التقييم؛
- وتعرب عن تقديرها للمعلومات المحدّثة التي قدمها المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ويسرّها ملاحظة الكفاءة المهنية التي يتحلّى بها الفريق؛
- وتأخذ علمًا بالتقدّم الذي أحرزته إدارة المنظمة في معالجة التوصيات الخاصة بالإشراف، وتعرب عن تقديرها للجهود الاستباقية المبذولة في إعادة تقييم التنفيذ العملي لخطط عمل الإدارة بالنسبة إلى جميع التوصيات التي لم تُنفذ بعد؛
- وترحّب بالجهود الجارية لتحديث العمليات وأنشطة الأعمال في المنظمة، بما في ذلك في المواقع الميدانية.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

إن لجنة المالية مدعوةٌ إلى الأخذ علمًا بالتقرير السنوي للجنة الإشراف الاستشارية لعام 2023.

مسوّدة المشورة

أخذت لجنة المالية علمًا بالتقرير السنوي للجنة الإشراف الاستشارية عن سنة 2023، وقامت بما يلي:

(أ) أقرّت بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في توفير ضمانات ومشورة مستقلة في مجالات الولاية المنوطة بها بموجب اختصاصاتها؛

(ب) ورحبّت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن عملية الإشراف في المنظمة؛ والتقدير لعمل مكتب المفتش العام والعمل الذي تم الاضطلاع به في إطار وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم؛ فضلًا عن المشورة ذات الصلة في ما يتعلق بنظام المنظمة للرقابة الداخلية ولإدارة المخاطر والحوكمة؛

(ج) وأعربت عن ارتياحها للمشورة التي قدمتها اللجنة في إطار الولاية المنوطة بها؛

(د) وأعربت عن تقديرها للتقدّم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة، وتطلّعت إلى تلقي تقرير حالة آخر تقدّمه الإدارة خلال الدورة العادية التالية للجنة المالية المزمع عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

بيان المحتويات

مقدمة *5*

أوّلًا– عمل لجنة الإشراف الاستشارية خلال عام 2023 5

الوظائف والمسؤوليات *5*

خطة عمل عام 2023 ..... *6*

عمليات الاستعراض المواضيعية والتوجيهات المخصصة في عام 2023 ..... *6*

تنفيذ البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة *7*

عمليات التقييم الخارجية والذاتية للجنة *7*

ثانيًا– المحاسبة والتقارير المالية 7

التقارير المالية *7*

ثالثًا– الإشراف 8

المراجعة الخارجية *8*

مكتب التقييم *8*

رابعًا– الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر 9

سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر *9*

إدارة الموارد البشرية *9*

وحدة حماية البيانات *9*

خامسًا– مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم 9

سادسًا– فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقيق 10

الملحق 1: تشكيل اللجنة في عام 2023 ..... *11*

الملحق 2: حالة تنفيذ توصيات لجنة الإشراف الاستشارية *12*

مقدمة

1- يسرّ لجنة الإشراف الاستشارية (اللجنة) تقديم تقريرها السنوي عن سنة 2023. ويُقسَّم هذا التقرير وفقًا لاختصاصات اللجنة التي وافق عليها مجلس المنظمة في دورته السبعين بعد المائة في يونيو/حزيران 2022.[1] ويقدّم نظرة عامة عن عمل اللجنة وملاحظاتها ومشورتها وتوصياتها التي تم وضعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكي ينظر فيها المدير العام ولجنة المالية.

2- وعقدت اللجنة في عام 2023 اجتماعين بالحضور الشخصي (فبراير/شباط وديسمبر/كانون الأول) واجتماعًا بالوسائل الافتراضية (يوليو/تموز). وأعربت اللجنة عن تقديرها للتحديثات المنتظمة والمعلومات التي تلقتها، والمناقشات الصريحة والبنّاءة التي أعقبت ذلك بشأن التطورات المتصلة بعمل المنظمة، وكذلك بشأن المسائل التي تؤثر على كفاءة أنشطة الأعمال الرئيسية وفعاليتها. كما أعربت بشكل خاص عن تقديرها للتبادلات المباشرة مع المدير العام وفريق القيادة الرئيسي في كل اجتماع من اجتماعاتها.

3- وتعرب اللجنة عن شكرها للتعاون والمساعدة اللذين تلقتهما من المدير العام وفريق القيادة الرئيسي، والمدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى، والمستشار القانوني، والمفتش العام، والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية، وأمين المظالم، ومديري التقييم، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والأراضي والمياه، والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية، والبرنامج والميزانية، وموظفي المنظمة الآخرين، والمراجع الخارجي خلال اجتماعاتها في عام 2023. كما تود اللجنة أن تشكر أمانتها على الدعم الذي أتاحته طوال عام 2023.

4- ويرد تشكيل اللجنة خلال عام 2023 في *الملحق 1*.

أوّلًا- عمل لجنة الإشراف الاستشارية خلال عام 2023

الوظائف والمسؤوليات

5- تماشيًا مع المادة 11 من اختصاصات اللجنة، التي تنص على *"المراجعة الدورية للاختصاصات"*، أكّدت اللجنة على عدم الحاجة إلى تعديل اختصاصاتها خلال عام 2023.[2]

6- وفي ما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، أكدت هذه الأخيرة على أنها ستواصل سلسلة الإحاطات الافتراضية مع المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، على أن تعقد في عامي 2024 و2025 الإحاطات الخاصة بالإقليمين المتبقيين، أوروبا وآسيا الوسطى، وآسيا والمحيط الهادئ.

7- ووفقًا لأفضل الممارسات، عقدت اللجنة في كل اجتماع ذي صلة من اجتماعاتها جلسات خاصة مع المفتش العام والمراجع الخارجي والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم.

[1] الفقرة 29 (ج) من الوثيقة CL 170/REP.

[2] يمكن الاطلاع على اختصاصات لجنة الإشراف الاستشارية على الرابط التالي: https://www.fao.org/about/oversight-advisory-committee/ar/.

8- وواصلت اللجنة إسداء المشورة المستقلة للمدير العام ولجنة المالية بشأن ترتيبات الرقابة الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ووظائف التحقيق والشؤون الأخلاقية في المنظمة، من خلال الاستعراض الشامل لأعمال مكتب المفتش العام، ومكتبي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، ووظائف الرقابة الأخرى في المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية) وإجراءات الإدارة بشأن توصيات مكتب المفتش العام وتقارير التفتيش.

9- ووجّهت اللجنة بعد كل اجتماع رسائل إلى المدير العام ورئيس لجنة المالية بشأن النتائج الرئيسية المنبثقة عن مناقشاتها، وهي تلاحظ مع التقدير أن جميع وحدات المنظمة المعنية قد قدمت ردودًا مفصّلة بشأن الإجراءات المتخذة في ما يتعلق بملاحظات اللجنة والتوصيات الصادرة عنها.

خطة عمل عام 2023

10- يسرّ اللجنة أن تفيد بأنها اضطلعت بواجباتها بنجاح وفقًا لاختصاصاتها، وأنجزت خطة عملها لعام 2023 بالكامل. وعند كتابة هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد وافقت بعد على خطة عملها لعام 2024.

عمليات الاستعراض المواضيعية والتوجيهات المخصصة في عام 2023

11- بالإضافة إلى البنود الدائمة المدرجة على جدول أعمال الدورة، قدّمت اللجنة في عام 2023 توجيهات مخصّصة بشأن المسائل التالية:

- وتحديث العمليات وتحسين الأعمال؛
- وسياسة حماية البيانات والتقدّم المحرز في إنشاء وحدة حماية البيانات؛
- والإصلاحات الأخيرة لمركز الخدمات المشتركة والخطط المستقبلية؛
- وعمل المنظمة في مجالي العلوم والابتكار؛
- وعمل المنظمة في مجالي الأراضي والمياه؛
- ووحدة الضمان الاجتماعي في المنظمة؛
- وإحاطة مع المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن إدارة العمليات والإشراف وإجراءات الرقابة الداخلية؛
- وتدابير المنظمة لمكافحة الغش، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- وأنشطة المنظمة وخططها المتعلقة بالمشتريات؛
- والتقدّم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وأداء الميزانية لعام 2023؛
- وعمل المنظمة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني؛

- وتنفيذ التوصية 7 (JIU/REP/2020/1) *بأنه ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعد وتعتمد إجراءات رسمية ملائمة للتحقيق في شكاوى سوء السلوك الذي يرتكبه الرؤساء التنفيذيون، وأن تعتمد السياسات الملائمة بحلول نهاية عام 2021.*
- والتقدّم المحرز بشأن خارطة طريق تخطيط الموارد المؤسسية للفترة 2022–2025.

تنفيذ البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة

12- في يوليو/تموز 2021، بدأت اللجنة إجراء سلسلة من الإحاطات المخصصة مع المكاتب الإقليمية. وقد تلقت إحاطة من المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021، وإحاطة من المكتب الإقليمي لأفريقيا في عام 2022، وإحاطة من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام 2023.

13- وتعرب اللجنة عن شكرها وتقديرها لدقة الإحاطة التي تلقتها من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجودتها ونطاقها الواسع. فقد سلّطت الضوء على الكفاءة المهنية لفريق المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ودعمت رؤية عملية إعادة الهيكلة. وناقشت اللجنة بالتفصيل متابعة توصيات المراجعة وشدّدت على أهمية استخدام عمليات المراجعة هذه كمصدر للمشورة القيمة.

14- وأعربت اللجنة أيضًا عن ارتياحها إزاء نُهج إدارة المخاطر والعناية الواجبة في المكتب، ولاحظت بارتياح أنه لم تتم إثارة أي قضايا بشأن الظلم المتصوّر في ما يتعلق باستخدام الموظفين المنتسبين. كما دعمت اللجنة برنامج "ميسّرو بيئة العمل المتسمة بالاحترام" الذي تم إنشاؤه في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والعمل في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والقضايا والجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان.

15- وأوصت اللجنة بتعزيز قدرة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية على تنفيذ إطار المخاطر ودمجه في خطي الدفاع الأول والثاني، بالاستناد إلى توصيات مكتب المفتش العام بشأن إجراءات التخفيف في مراجعته لهذا المجال.

عمليات التقييم الخارجية والذاتية للجنة

16- في عام 2024، أكملت الإدارة العليا للمنظمة التي تتفاعل بانتظام مع اللجنة، استبيانًا بشأن تقييم سري لتقييم أداء اللجنة (التقييم الخارجي) خلال الفترة 2022–2023. كما أجرت اللجنة مراجعة التقييم الذاتي للفترة 2022–2023، بما يتماشى مع أفضل ممارسات لجان الإشراف الاستشارية في منظومة الأمم المتحدة.

17- وتضمّنت مجالات التركيز في التقييم الخارجي ما يلي: مدى وفاء اللجنة بمسؤولياتها وفقًا لاختصاصاتها؛ وما إذا كانت المشورة والتوصيات المصاغة من اللجنة تعتبر ذات صلة؛ وما إذا كانت اللجنة تتواصل مع الإدارة العليا بطريقة فعالة وبنّاءة. ويسرّ اللجنة أن تعلن أن متوسط تقييم لإدارة العليا للمواضيع المذكورة أعلاه كان 4.5 على مقياس من 1 (قليل جدًا) إلى 5 (جيد بشكل استثنائي). وبالمثل، بلغ متوسط التقييم الذاتي للجنة بشأن فعالية عملها 4.7.

ثانيًا– المحاسبة والتقارير المالية

التقارير المالية

18- خلال عام 2023، تلقت اللجنة إحاطات بشأن البيانات المالية وإعداد التقارير، بما في ذلك وضع السيولة والنفقات المتعلقة بالنقد في المنظمة؛ والإيرادات من حسابات الأمانة؛ واستراتيجية الاستثمار وإدارة الحافظات؛ ومواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك التغييرات في المعايير المحاسبية؛ والتحسينات في النظم الإدارية والمالية؛ ورصد الضوابط المالية في المكاتب اللامركزية؛ والتسويات المصرفية التلقائية.

19- وأعربت اللجنة عن سرورها حيال الصورة المالية العامة والتوقعات الإيجابية للوضع النقدي. ورحّبت اللجنة بأن الاستثمارات قد حققت عوائد أعلى من المستوى المرجعي، بالنظر إلى ظروف السوق.

20- وأحاطت اللجنة علمًا بالتدابير المعمول بها لمكافحة الغش، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأعربت عن ارتياحها إزاء التدابير المعمول بها في ما يتعلق بعمليات المشتريات، مع الإشارة إلى التحديات في مجال الدفع مع تزايد قوائم الأشخاص المدرجين على القائمة السوداء والكيانات الخاضعة للعقوبات.

21- وأحاطت اللجنة علمًا بالمناقشات الجارية في الأجهزة الرئاسية للمنظمة بشأن النموذج المالي للمنظمة والتوازن بين موارد البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية، وأعربت عن تطلّعها إلى إجراء مزيد من المناقشات في هذا المجال.

ثالثًا– الإشراف

المراجعة الخارجية

22- واصلت اللجنة، خلال عام 2023، استعراض تقرير المراجعة الخارجية المطوّل ورسائل الإدارة الخاصة به، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لعدم وجود قضايا مهمة تتعلق بالرقابة الداخلية، مع الإشارة إلى أن بعض النتائج قد يكون مؤشرًا على الحاجة إلى زيادة الدقة في تطبيق السياسات والإجراءات.

23- ولاحظت التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المخطط لها في المراجعة الخارجية، ورحّبت بالتعاون الكامل من جانب إدارة المنظمة. كما أحاطت علمًا بالتقدّم الجيد الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ التوصيات التي لم تُنفذ بعد.

مكتب التقييم

24- ناقشت اللجنة استراتيجية تقييم مكتب التقييم للفترة 2023–2025، والتقدّم المحرز في التقييم المستقل لوظيفة التقييم في المنظمة وحافظة التقييمات الجارية لمكتب التقييم. وأثنت على المكتب في ما يتعلق بنموذج التقييم المتقدّم للغاية الذي تم اعتماده، وشدّدت على الحاجة إلى رصد تعميم نتائج التقييم وتطبيق الدروس المستخلصة على نطاق المنظمة.

25- وأيّدت اللجنة بقوة إعادة دمج عمليات التقييم اللامركزية على المستوى المركزي.

رابعًا– الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

26- أحاطت اللجنة علمًا بالتقدّم المحرز في وظيفتي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المنظمة، وواصلت تقديم المشورة المتخصصة في هذا المجال. وهنأت اللجنة المنظمة على الجهود المبذولة للتوعية بإدارة المخاطر وخلق ثقافة إدارة المخاطر المنشودة. وأوصت اللجنة أيضًا بتحديد أولويات المخاطر بشكل أوضح، وتحديد صاحب (أصحاب) المخاطر، والتركيز على خطة عمل للحدّ من المخاطر، بما في ذلك الرصد وآليات تصعيد المخاطر.

27- وأيّدت اللجنة خطة العمل المقترحة للفترة 2023–2024، وأشارت إلى أن الإعداد المتوقع لبيان "تقبّل المخاطر/تحمّلها" من شأنه أن يوفر قيمة جيدة للمنظمة.

إدارة الموارد البشرية

28- استعرضت اللجنة التقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للموارد البشرية، ورحّبت بأن التقدّم في إصلاحات الموارد البشرية يسير على المسار الصحيح. كما رحّبت بالتعاون مع مكتب الشؤون الأخلاقية بشأن تعزيز التواصل بشأن تضارب المصالح.

29- وأعربت اللجنة عن تقديرها لزيادة تركيز الموارد البشرية ومواردها على التنوّع وإدارة المواهب.

وحدة حماية البيانات

30- في عام 2022، وافقت اللجنة على الاضطلاع بدور الإشراف على تنفيذ سياسة المنظمة لحماية البيانات على النحو الذي اقترحته لجنة الشؤون الدستورية والقانونية. وفي عام 2023، واصلت اللجنة مناقشة الأنشطة والتطورات في وحدة حماية البيانات التي أنشئت في يناير/كانون الثاني 2023، بما في ذلك البيانات والخطط المتعلقة بملاك الموظفين.

31- وأشارت اللجنة إلى المخاطر العالية للوصول إلى البيانات الحساسة بنوايا خبيثة، وشدّدت على ضرورة التركيز على الإجراءات الوقائية، مع إيلاء اهتمام خاص لتأمين حماية بيانات المستفيدين والشركاء المسؤولين عن التنفيذ. وبالمثل، أكّدت اللجنة على مدى أهمية الحفاظ على سلامة البيانات المتعلقة بحالات التحقيق والموارد البشرية والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين — والتخلّص منها بشكل مناسب – باتباع خطوط توجيهية واضحة.

32- وأعربت اللجنة عن سرورها لأن المنظمة تنظر في أفضل الممارسات والخبرات المكتسبة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، واقترحت التنفيذ التدريجي لسياسة حماية البيانات وتكييفها مع الدروس المستفادة.

خامسًا– مكتبا الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم

33- واصلت اللجنة رصد التقدّم المحرز في الأنشطة المنفذة خلال عام 2023 تحت إطار وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم. وأعربت عن سرورها للتعاون الوثيق المستمر بين المكتبين، وأثنت على جودة عمل الوحدتين. كما أشادت اللجنة بمبادرة المفتش العام وأمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية لزيارة المكاتب الميدانية بشكل مشترك، منوِّهة بالنتائج الإيجابية في رفع مستوى الوعي.

34- ورحّبت اللجنة أيضًا بإرساء ممارسة عقد الاجتماعات المشتركة المنتظمة لجميع المشاركين في نظام العدالة الداخلية (الشؤون الأخلاقية، وأمين المظالم، والتحقيق، والشؤون القانونية، والموارد البشرية) لتبادل الأفكار والفرص لتحسين فعالية نظام العدالة الداخلية ككل.

35- ورحّبت اللجنة بالنهج الجديد لبرنامج الإفصاح السنوي الذي يركز على تضارب المصالح. وأحاطت علمًا بارتفاع حالات تضارب المصالح على مستوى الإدارة العليا، في ما يتعلق بشكل رئيسي بزيادة أنشطة الإفصاح. كما أشارت إلى أن معظم الحالات تتعلق بالمشاركة على المستوى الشخصي في المجالس أو بالتفاعلات مع الكيانات الشريكة، وكلاهما يعتمد في كثير من الأحيان على الطبيعة المتخصصة للغاية للمديرين الفنيين للمنظمة. ورحّبت اللجنة بقيام مكتب الشؤون الأخلاقية، بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية، بإعداد خطوط توجيهية واضحة في هذا الصدد.

36- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء بروز القضايا المبلّغ عنها بشأن "الاحترام والكياسة"، مما يشير إلى أنها قد تستدعي مراجعة الثقافة.

سادسًا– فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقيق

37- رحّبت اللجنة بضمان الاستقلالية التامة في وظائف المراجعة والتحقيق والابتعاد عن أي تدخل غير مبرر، وكذلك التعاون الجيد مع الإدارة العليا طيلة سنة 2023. ولاحظت اللجنة الزيادة الكبيرة في الموارد التي أتيحت للمكتب وأعربت عن تقديرها لالتزام المدير العام المستمر بتوفير التمويل الكافي للمكتب.

38- ورحّبت اللجنة بعدد من المبادرات الهامة في مكتب المفتش العام، ودعمت إعادة الهيكلة الداخلية المقترحة لمكتب المفتش العام، بما في ذلك إنشاء وحدة مخصصة لرفع مستوى الوعي والخدمات الاستشارية.

39- وناقشت اللجنة الآثار المترتبة من وجهة نظر الإشراف على مفاوضات المشاريع المموّلة من خارج الميزانية، مع الاعتراف بأن طلبات الجهات المانحة المتزايدة لنقاط الرقابة والإشراف تتجاوز بشكل عام قدرة المكتب على تقديم خدمات تكميلية. وفي هذا الصدد، ترحّب اللجنة بالاستعراض الجاري من قبل وحدة التفتيش المشتركة، *"مبدأ المراجعة الوحيدة وتأثير متطلبات* الإشراف *الإضافية من قبل الجهات المانحة"*، وهي تتطلّع إلى نتائجه.

40- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود الاستباقية في إعادة تقييم جميع التوصيات التي لم تُنفذ بعد مع أصحاب الإجراءات، ودعمت بقوة وضع خطط تنفيذ واقعية، بما في ذلك تحويل "الإجراءات المتفق عليها" إلى "خطط عمل الإدارة".

41- ونظرت اللجنة في الزيادة في عدد القضايا التي أُبلغت بها وحدة التحقيق من منظور زيادة الثقة في نظام العدالة.

الملحق 1: تشكيل اللجنة في عام 2023

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء. وكان تشكيلها في عام 2023 على النحو التالي:

لجنة الإشراف الاستشارية 2023	الأعضاء
السيد Fayezul Choudhury	عضو (منذ يوليو/تموز 2019) والرئيس (منذ يوليو/تموز 2020)
السيد Gianfranco Cariola	عضو (منذ ديسمبر/كانون الأول 2017)
السيدة Malika Aït-Mohamed Parent	عضو (منذ يوليو/تموز 2020)
السيدة Hilary Wild	عضو (منذ يوليو/تموز 2020)
السيد Honoré Ndoko	عضو (منذ ديسمبر/كانون الأول 2022)
الأمين (بحكم المنصب)	
السيدة Beth Crawford	
المدير العام المساعد	
مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية	

الملحق 2: حالة تنفيذ توصيات لجنة الإشراف الاستشارية

		• أنجزت	• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
الإشراف والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر				
-1	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بشدة بتحديث الإطار القانوني لمكافحة الغش لعام 2015 في أقرب وقت ممكن، وأوصت بإدراج تدابير الفصل بين الواجبات، بالإضافة إلى تضارب المصالح، في سياسة مكافحة الغش المحدّثة. **منظمة الأغذية والزراعة:** تم تحديث سياسة مكافحة الغش وهي الآن في المراحل النهائية للموافقة عليها.
-2	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بضرورة تحديث سياسة توقيع العقوبات على الموردين. **منظمة الأغذية والزراعة:** يجري تحديث سياسة توقيع العقوبات على الموردين، كما تم إجراء بعض التغييرات لتتماشى، حيثما أمكن، مع مسوّدة وثيقة إطار السياسات النموذجي التي أعدتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة إجراءات تشغيلية موحدة. ولن تكتمل سياسة المنظمة لتوقيع العقوبات على الموردين إلّا بعد الانتهاء من إطار السياسات النموذجي الذي يخضع حاليًا للموافقة النهائية.
-3	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بتحديد صاحب (أصحاب) المخاطر في إطار المخاطر للمنظمة، والتركيز على خطة عمل للتخفيف من المخاطر، بما في ذلك الرصد وآليات تصعيد المخاطر. واقترحت أن تقوم المنظمة بإعداد خارطة طريق شاملة للتوصل إلى إطار مكتمل وقوي لإدارة المخاطر. **منظمة الأغذية والزراعة:** قرّر فريق القيادة الأساسية استبعاد أصحاب المخاطر في ما يتعلق بالمخاطر الكبرى، مع الإشارة بدلًا من ذلك إلى أنهم مسؤولون عنها كفريق واحد. وسيتم مواصلة وضع خطط العمل للتخفيف من المخاطر ذات الأولوية. وتم تحديد إجراءات تصعيد المخاطر في سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الجديدة.
-4	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بتعزيز قدرة المكاتب القطرية والإقليمية على تنفيذ إطار المخاطر ودمجه في خطي الدفاع الأول والثاني، بالاستناد إلى توصيات مكتب المفتش العام بشأن إجراءات التخفيف في مراجعته لهذا المجال.

		• أنجزت	• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
				منظمة الأغذية والزراعة: يجري تنفيذ خطة تدريبية تهدف إلى تغطية إدارة المنظمة بشكل خاص على جميع المستويات خلال عام 2024. وشاركت القيادة الأساسية في دورة تدريبية مخصّصة في أوائل مارس/آذار 2024 وستتلقى الإدارة الإقليمية والمديرون في المقر الرئيسي تدريبًا في الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2024. ومن المتوقع الانتهاء من تدريب ممثلي المنظمة في النصف الثاني من العام.
-5	الدورة الرابعة والستون للجنة، يوليو/تموز 2023	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بأن يحدد المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بوضوح خط الدفاع الثاني في المكتب والمكاتب الإقليمية الفرعية، وعلى وجه الخصوص، لوضع خارطة واضحة وأساس منطقي لإسناد المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ قرارات المشاريع البرامجية والتحقق من الامتثال. **منظمة الأغذية والزراعة:** يتم تأمين خط الدفاع الثاني من خلال الوحدة الجديدة المعنية بالاستراتيجيات والسياسات التي أضيفت إلى هيكل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الوثيقة NERC/24/8 بعنوان *شبكة المكاتب القطرية – الوضع الحالي وآفاق المستقبل: وثيقة السياسات*).
-6	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بإيلاء الاهتمام للنماذج التنظيمية الجديدة للمكاتب القطرية من أجل تحديد خطي الدفاع الأول والثاني بشكل واضح، والسماح بالفصل المناسب بين الواجبات؛ وإمكانية توسيع الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية من مركز الخدمات المشتركة. **منظمة الأغذية والزراعة:** تتداول المؤتمرات الإقليمية، في دوراتها المعقودة في عام 2024، بشأن النماذج المقترحة لشبكة المكاتب القطرية، وسيتم النظر في هذه القضايا في هذا السياق.
-7	الدورة التاسعة والخمسون للجنة، أكتوبر/تشرين الأول 2021	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** في ما يتعلق بتوصيات تقرير المراجعة بشأن هيكلية وقدرات حوكمة المكاتب اللامركزية، أشارت إلى أن النموذج الحالي وهيكلية المكاتب القطرية يتطلبان مراجعة متعمّقة بالتشاور مع أعضاء المنظمة، لعكس الحقائق في الميدان. وخلصت اللجنة إلى أن معظم النتائج الواردة في تقرير المراجعة قد تكون ذات صلة بكفاية مستويات الموارد. **منظمة الأغذية والزراعة:** تتداول المؤتمرات الإقليمية، في دوراتها المعقودة في عام 2024، بشأن النماذج المقترحة لشبكة المكاتب القطرية.

	• أنجزت		• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
-1	الدورة الثانية والستون للجنة، أكتوبر/تشرين الأول 2022	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** في ما يتعلق بإدارة المخالفات والعدالة الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة، اقترحت نقل هذا العمل المهم بشكل استباقي أكثر من خلال أنشطة التوعية والتواصل، بما في ذلك على الصفحة الرئيسية للمنظمة وعلى الصفحات الإلكترونية الفردية للوحدات المعنية من خلال رسالة موحدة تعزز العمل بشأن السلوك الأخلاقي والنزاهة واحترام أغراض التواصل. **منظمة الأغذية والزراعة:** واصلت زيادة المعرفة والوعي باعتبارهما مكوّنين مهمين من مكوّنات في الوقاية الأولية، بدءًا بإنشاء صفحة على الشبكة الداخلية تتضمن إجراءات مشتركة ونظرة عامة لربطها بالصفحات الرئيسية الفردية وصفحات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتتضمن صفحة الشبكة الداخلية إشارة إلى الإجراءات التأديبية المتخذة في حق الموظفين، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المتخذة في حق الموظفين الآخرين الذين ثبت تورطهم في سوء سلوك خلال العام السابق، وفقًا للتعميم الإداري السنوي الصادر عن مكتب الشؤون القانونية بشأن ممارسة المنظمة في المسائل التأديبية.
-2	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت بأن تقوم شعبة منظمة الأغذية والزراعة الرقمية والمعلوماتية الزراعية بإعداد تقرير سنوي يُقدّم إلى الإدارة العليا حول تحديات الأمن السيبراني وإجراءات التخفيف منها. **منظمة الأغذية والزراعة:** تم إحراز تقدّم في إعداد تقرير سنوي يُقدّم إلى الإدارة العليا في شكل مجموعة من لوحات المعلومات عبر الإنترنت تتناول التحديات الرئيسية لمؤشرات أمن تكنولوجيا المعلومات وإجراءات التخفيف منها. ومن المتوقع أن تستمر الأنشطة حتى إصدار التقرير السنوي لعام 2024 بحلول الربع الرابع من عام 2024.
المراجعة الداخلية والتحقيقات				
-3	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** في ما يتعلق *بمراجعة إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات*، أوصت بمسائلة أكثر وضوحًا في ما يخص خط الدفاع الثاني، وشدّدت على الحاجة إلى زيادة التنسيق بين مكتب الاتصال في المنظمة وشعبة منظمة الأغذية والزراعة الرقمية والمعلوماتية الزراعية في ما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك آليات التنسيق الفعالة. **منظمة الأغذية والزراعة:** بالإضافة إلى المشورة المتعلقة بتمكين واستخدام المصادقة المتعددة العوامل لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي المعمول بها، تم

		• أنجزت	• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
				اعتماد تدبير لحماية العلامة التجارية. وتتألف حماية العلامة التجارية من منصة للحماية من المخاطر الرقمية، مع رصد نشطٍ ومستمرٍ للاستخدام الاحتيالي للعلامة التجارية المشروعة للمنظمة، وسوء استخدامها وإساءة استخدامها مع إخطارات منتظمة (وعمليات إزالة) إلى الأطراف المعنية ذات الصلة وعمليات تنسيق منتظمة معها، في ما يتعلق بالتهديدات المحتملة و/أو الحالية المكتشفة، بما في ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي (مثل Facebook وInstagram وLinkedIn وTikTok وFlickr وTwitter).
-4	الدورة الثانية والستون للجنة، أكتوبر/تشرين الأول 2022	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** في ما يتعلق *بمراجعة تغطية التأمين الطبي لخطط الموظفين الزائدين عن الحاجة*، أوصت بتبني تحسينات الحوكمة، ولا سيما خلق المعرفة حول إدارة العقود من خلال التدريب والتطوير. **منظمة الأغذية والزراعة:** وفقًا لتقرير مكتب المفتش العام، تم تحقيق قفزة نوعية وتعزيز خطة التأمين الطبي في إدارة وتنفيذ العقد الجديد في عام 2021. وواصلت المنظمة تحسين مختلف نقاط الضعف في الرقابة الداخلية في إدارة بطاقات الدوام وإدارة الإجازات المرضية، وتسوية المبالغ المستحقة القبض في مركز الخدمات المشتركة. وبذل مكتب الضمان الاجتماعي في شعبة الموارد البشرية جهودًا كبيرة لمعالجة هذه الأمور الشاملة بشكل كلي، وقاد عملية انتقال واسعة النطاق لخطة التأمين الطبي في عامي 2021 و2022، مما أثر على أكثر من 10 000 فرد. كما عالجت شعبة الموارد البشرية فجوة في السياسات طال انتظارها مع نشر الأقسام المحدّثة من دليل المنظمة في عام 2022. ويجري وضع عمليات إدارة الإجازات المرضية وعمليات التسوية المالية وتنفيذها بسلاسة. وقامت الفرق الطبية في شركة التأمين الخارجية باستعراض الإجازات المرضية للموظفين المنتسبين في ما يتعلق بالامتثال الطبي والغياب المرتبط بالمرض. وتم تشغيل صندوق احتياطي مخصص لتغطية التأمين الطبي للموظفين الزائدين عن الحاجة بكامل طاقته وتم ترحيل جميع المعاملات بأثر رجعي بشكل صحيح إلى الصندوق الاحتياطي المخصص المنشأ حديثًا.
-5	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت المنظمة بمواصلة الاهتمام بالتطورات داخل منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأحكام الخاصة بالعملية والطرق الخاصة بادعاءات سوء السلوك الموجّهة بحق أي مدير عام. **منظمة الأغذية والزراعة:** ستواصل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (الوثيقة CCLM 120/5) ولجنة المالية مناقشة هذه المسألة (الوثيقتان FC 199/10

		• أنجزت	• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
	الدورة الخامسة والخمسون، للجنة يوليو/تموز 2020			و FC 199/10 Add.1) في دورتيهما المزمع عقدهما في ربيع عام 2024، وسيتم إبلاغ لجنة الإشراف الاستشارية بالنتائج بعد ذلك.
وظيفتا مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم				
-6	الدورة الخامسة والخمسون، للجنة يوليو/تموز 2020		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** أوصت مكتب الشؤون الأخلاقية بتولي مسؤولية إدارة السياسة الخاصة بالهدايا. **منظمة الأغذية والزراعة:** قام مكتب الشؤون الأخلاقية بجمع تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن مسوّدة وثيقة السياسة المنقحة لاستعراضها من قبل لجنة الإشراف الاستشارية ومكتب الشؤون القانونية. وقدّم مكتب الشؤون الأخلاقية المسوّدة المنقحة إلى مكتب الشؤون القانونية بعد جولة أخرى من المشاورات الداخلية، ويجري حاليًا استعراض الوثيقة للموافقة عليها في مكتب الشؤون القانونية.
الموارد البشرية				
-7	الدورة الثانية والستون للجنة، أكتوبر/تشرين الأول 2022		•	**لجنة الإشراف الاستشارية:** كرّرت الإعراب عن قلقها بشأن عدد القضايا التي أثارها لدى مكتبي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم الموظفون المنتسبون بشأن عدم المساواة المتصوّرة في المعاملة. وأوصت بإعادة موازنة القوى العاملة من خلال إجراء تحليلات متوسطة وطويل الأجل للاحتياجات والتمويل، واقترحت تبسيط بعض أنشطة التخطيط للقوى العاملة من خلال توضيح أدوار ومسؤوليات وحدات العمل وشعبة الموارد البشرية. وأوصت المنظمة بالاستثمار في دعم الموظفين من خلال التخفيف من الإرهاق وإدارة الإجهاد، فضلًا عن بذل المزيد من الجهود المكرسة للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري والإعاقة في سياسات المنظمة. **منظمة الأغذية والزراعة:** العمل جارٍ. تواصل المنظمة متابعة العمل على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق باستعراض أساليب التعاقد، وستسهم، حسب الاقتضاء، في المناقشات ذات الصلة التي تجريها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلى المدى القصير، تجري المنظمة حاليًا استعراضًا أوليًا للخطوط التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالقوى العاملة من غير الموظفين بغية تبسيط الإجراءات وتحسين شروط الخدمة حيثما أمكن ذلك.

	• أنجزت		• قيد الإنجاز	• العمل جارٍ
8-	الدورة الحادية والستون للجنة، يونيو/حزيران 2022 الدورة التاسعة والخمسون للجنة، أكتوبر/تشرين الأول 2021	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** وافقت اللجنة على الحاجة إلى ترشيد فئات التوظيف وأساليب التعاقد، واقترحت طرح ذلك بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. **منظمة الأغذية والزراعة:** العمل جارٍ. تواصل المنظمة متابعة العمل على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق باستعراض أساليب التعاقد، وستسهم، حسب الاقتضاء، في المناقشات ذات الصلة التي تجريها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلى المدى القصير، تجري المنظمة حاليًا استعراض أوليًا للخطوط التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالقوى العاملة من غير الموظفين بغية تبسيط الإجراءات وتحسين شروط الخدمة حيثما أمكن ذلك.
	البرنامج والميزانية			
9-	الدورة الخامسة والستون للجنة، ديسمبر/كانون الأول 2023	•		**لجنة الإشراف الاستشارية:** وافقت اللجنة على ضرورة أن يكون لدى المنظمة نموذج مالي مستدام وتوازن بين موارد البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية، على النحو الذي تتم مناقشته في الأجهزة الرئاسية للمنظمة. **منظمة الأغذية والزراعة:** تعمل المنظمة على وضع مجموعة من الإجراءات الممكنة لمواصلة دعم نموذج مالي قوي في إطار نموذج تمويل متكامل. وعلى المدى القصير، تم دمج عدد من الإجراءات الملموسة في خطة عمل تعبئة الموارد التي تم إطلاقها حديثًا، في حين يجري المضي قدمًا في إجراءات أخرى في سياق المبادرات الجارية الأخرى، بما في ذلك بوابة الشفافية الخاصة بالمنظمة، وتعزيز المكاتب القطرية، وتحويل تخطيط الموارد المؤسسية.